

المدرسة المغربية ومطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني : التجليات والتحديات

عبد الإله مرتبط
باحث في الإشهار، والتواصل
الحبيب استاتي
باحث في السياسات العمومية

لاشك أن إشكالية الثابت والمتغير في منظومة القيم، لا سيما أمام التحولات العميقة التي تمس حياة الأفراد، والجماعات والدول بعالمنا المعاصر، تحيلنا على ما أصبح يكتنف الحياة الإنسانية من تحول مستمر يفرض الاستجابة لمتطلبات مجتمع الألفية الثالثة.

ليس غريبا أن تؤدي هذه التحولات التي يعيشها العالم بشكل عام، والعالم العربي على وجه الخصوص، ومن ضمنه المغرب، إلى إعادة صياغة تصور جديد لوظيفة المدرسة، يسمح لها أن تضطلع بدور تنمية قيمة الانتماء إلى الوطن وترسيخ السلوك الذي تقتضيه المدنية. وبالتالي فالتساؤل الذي يطرح نفسه بإلحاح اليوم ليس هو: كيف نحمي أنفسنا من الانتشار الواسع لقيم الحداثة بفعل التدفق اللامتناهي للمعلومات والأفكار العابرة للقارات، بل هو كيف يمكننا أن نستفيد من هذا الانتشار القيمي وفق رؤية مزدوجة تؤمن في ذات الوقت بضرورة تحصين الذاتية الثقافية والهوية الوطنية، وبأهمية الانفتاح على فكر الآخر وقيمه؟

يشكل هذا التساؤل، في حقيقة الأمر، جوهر فلسفة مدرسة النجاح التي تجعل من المدرسة ليس فقط ناقلة للمعارف والمعلومات، بل أيضا فضاء لغرس قيم المواطنة والاعتزاز بالانتماء للوطن والسعي لخدمته، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المبتغى يمر بالضرورة عبر تنمية إدراك الذات والانفتاح على الآخر.

هذه المقاربة التي تجعل من ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني أساسا لمدرسة النجاح تدفعنا، في المقام الأول، إلى تحديد أبرز تجليات طبيعة هذه العلاقة، على أن نسلط الضوء، في المقام الثاني من هذه المقالة، على بعض من الصعوبات والتحديات التي تعترض اضطلاع المدرسة المغربية بمطلب تنشئة تلميذ - مواطن صالح قادر على اكتساب المعارف، متشبع في نفس الوقت بهويته، فخور بانتمائه، مدرك لحقوقه وواجباته.

أولاً: تجليات دور المدرسة في تنمية المواطنة والسلوك المدني

إن الاهتمام بموضوع المواطنة والسلوك المدني يكتسي أهمية بالغة بالنظر للتحوّل الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع المغربي من جهة، والتغير الذي يطال منظومة القيم داخله من جهة ثانية، دون إغفال التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم برمته على مستوى القيم والأنظمة المرجعية الثقافية والاجتماعية.

وإذا كانت القيم، باعتبارها «روافد للسلوك المدني تشمل كافة مناحي الحياة البشرية، فإنها تعني بنفس الدرجة كل المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بوظيفة التنشئة والتربية، رغم اختلاف مواقعها وتباين تأثيرها»⁽¹⁾.

والأكيد أن المدرسة تعد أحد أبرز المؤسسات الاجتماعية المعنية ببناء السلوك المدني لدى أفراد المجتمع وفق قواعد مضبوطة وأطر مرجعية دقيقة تعكس كل خصوصيات المجتمع، سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التاريخي أو السياسي أو الاقتصادي. تمثل المدرسة، إذن، الوسط الاجتماعي الثاني بعد الأسرة التي يتشرب فيها الناشئة تلك القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع. وإذا لم تنجح المدرسة في ذلك، فإن المجتمع يفقد خط الدفاع الثاني ضد كل أشكال العنف والتطرف والاعتراّب. لذا، فإن الحديث عن دور المؤسسات التعليمية في تكريس المواطنة والسلوك المدني أصبح أمراً ضرورياً في الوقت الحاضر، وذلك لما تمثله المدرسة من دور حيوي في بناء ثقافة المجتمع. لذلك، فالمدرسة اليوم مطالبة بأن تتجاوز تلك الأدوار التقليدية المتمثلة في التعليم والتعلم والتكوين والتأهيل، إلى أدوار أخرى تؤهلها لمواكبة الحركية التي يشهدها المجتمع المغربي وتقديم إجابات ممكنة عنها من منظور الممارسة التربوية. فما طبيعة الأدوار المنتظرة من المدرسة؟ وأين يتجلى دورها في إرساء دعائم المواطنة والسلوك المدني؟

قبل الإجابة عن هذين السؤالين، نرى من الضروري الوقوف عند مفهومي المواطنة والسلوك المدني من حيث سياقهما التاريخي ودلالاتهما (الفقرة الأولى) وأهميتهما داخل منظومة التربية والتكوين (الفقرة الثانية).

1- سياق ودلالة مفهومي المواطنة والسلوك المدني

إن استيعاب دلالة مفهومي المواطنة والسلوك المدني تقتضي وضعهما في سياقهما التاريخي بالنظر لكون «حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها، بل هو امتداد لها وفقاً لمبدأ التطور»⁽²⁾.

خلال مرحلة القرون الوسطى، عرفت أوروبا الغربية سيادة الحكم الفردي المطلق، الذي لا يعير

1- كلمة العدد، رسالة التربية والتكوين، نشرة إخبارية تصدرها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، العدد 31، يونيو 2007، ص: 3

2- محمد الغالي، *المختصر في أسس ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية*، مكتبة المعرفة، الطبعة الأولى، ماي 2005، ص 97.

اهتماما للمواطنة. لكن منذ القرن الثالث عشر، قام الفكر السياسي والقانوني الغربي بصياغة مبادئ، وإقامة مؤسسات، وإبداع وتطوير آليات جديدة للحكم، سمحت بتأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة. ولقد تم ذلك من خلال حركات إصلاحية ما كان لها أن تحقق أهدافها دائما بشكل عفوي، أو بكيفية سلسة، بل تطلب الأمر نضالا طويلا وثورات شعبية تمكنت من القضاء على نمط الحكم المطلق، الذي يحتكر فيه الحاكم كل السلط، ويستبد باتخاذ كل القرارات، وفتحت المجال لقيام الديمقراطية، التي تجعل السلطة بيد الشعب.

كما شكلت الثورة الفرنسية أهم تلك الثورات التي ضخنت دماء جديدة في الجسم الأوروبي، ومعها عرف مفهوم المواطنة تطورا ملحوظا، نتج عن انهيار النظام الفيودالي وبزوغ طبقة البرجوازية، وإصدار بيان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، الذي أصبح بموجبه مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم إقصاء الأقليات أو أية فئة في المجتمع.

وقد اتسع الحديث عن المواطنة والسلوك المدني مع عصر الأنوار، في علاقته بالعلوم الاجتماعية و «فلسفة الحق» أو «فلسفة العقد الاجتماعي» مع كل من جان لوك، وتوماس هوبز، وجان جاك روسو وغيرهم من الفلاسفة. ففي الوقت الذي عرفت فيه أوروبا تغيرات جذرية، بفعل النهضة الأوروبية، وما نتج عنها من بروز للحركة الإنسانية وحركات إصلاحية دينية، نشأت هذه الفلسفة كمحاولة لتبرير الظرف الراهن لأوروبا، الذي بدأ يتجه نحو استبدال حكم الكنيسة بحكم آخر، مستمد من تعاقد واتفق الأفراد⁽³⁾. غير أن انطلاق الفلاسفة من واقع مشترك ومن ارتكازهم على نفس المعطى الفلسفي المتمثل في أن الطبيعة المفترضة للإنسان تشكل أساسا لكل حقوقه في الحالة المدنية أو الاجتماع، لم يمنع من بروز عدة اختلافات. هكذا، نجد اختلافا على سبيل المثال بين توماس هوبز Thomas Hobbes وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau؛ فحالة الطبيعة عند هوبز حالة حرب الكل ضد الكل، أي أنها حالة صراع وعنف وفوضى؛ أما طبيعة الإنسان فهي شريرة وماكرة. وبالتالي، فإنه من الضروري الاستعاضة عن الحق الطبيعي بالقانون المدني، الذي سيتم من خلاله تحويل فعل الإنسان من فعل مطبوع بالأنانية إلى فعل اجتماعي، يصبح كل واحد عنصرا ضمن تكتل يسمى «المجتمع أو الدولة». في حين، يرى روسو أن حالة الطبيعة هي حالة أمن وسلام، وأن الإنسان خير بطبعه. غير أنه يلتقي مع هوبز في رجوعه إلى حالة الطبيعة من أجل البحث عن مرجعية ومرتكز لتأسيس الحق. وعليه، فمبادئ التعاقد الاجتماعي عند روسو تجد مرجعيتها الأولى في الحقوق الطبيعية للإنسان. لكنه يعترض على فكرة كون إثبات الحق متوقف على القوة، بحكم أن امتلاك الحق لا يؤدي ضرورة إلى امتلاك القوة، مادام أن حصول ذلك رهين تحويل القوة إلى حق والطاعة إلى التزام وواجب. يقول روسو في هذا الصدد: «إن أقوى الناس لا يكون قويا بالشكل الذي يمكنه من أن يكون دائما السيد، ما لم يحول قوته إلى حق

3- محمد بهاي، «الفلسفة لتلامذة البكالوريا (وفق برنامج وزارة التربية الوطنية)»، منشورات عالم المعرفة، الطبعة الأولى 2010، ص: 159.

والطاعة إلى واجب»⁽⁴⁾. لقد كانت فكرة الواجب ثمرة مجهود قام خلاله الإنسان بالانتقال من حالة الطبيعة المفترضة إلى الحالة المدنية، رغبة في تأمين وضعه وإعطاء أفعاله الصفة الأخلاقية الملزمة⁽⁵⁾.

من جهته، عالج شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو Montesquieu موضوع «المواطنة» ومفهوم «الوطنية» بالتفصيل في كتابه «روح القوانين» Esprit des Lois. وسمى حب الوطن والمساواة بالفضيلة السياسية⁽⁶⁾. إن مفهوم الوطن يقترن عنده بمفهوم المساواة، المساواة في الحقوق، والمساواة أمام القانون، أو قل «المساواة السياسية»؛ لذلك كان حب الوطن أو حب المساواة فضيلة سياسية. أي أن المساواة السياسية بهذا المعنى مقدمة لازمة وشرط ضروري للمساواة الاجتماعية⁽⁷⁾.

ما يمكن استخلاصه، من هذه السيرورة التاريخية المقتضية، أن تطور مفهوم المواطنة لم يكن حدثا منعزلا، بل واكبه أيضا بزوغ جملة من المفاهيم الحقوقية، ومن ضمنها السلوك المدني، ومرد ذلك أن الاعتراف بالمواطنة استتبعته ضرورة ترسيخ السلوك المدني. لذلك، فالمواطنة والسلوك المدني وجهان لعملة واحدة. فالمواطنة الصالحة تقتضي التحلي بمنظومة من القيم الأخلاقية التي تجعل المواطنين أفرادا معتزين بوطنهم، محترمين لغيرهم، ملتزمين بواجباتهم، مدركين لحقوقهم⁽⁸⁾.

هذا عن السياق التاريخي العام لمفهوم المواطنة والسلوك المدني، فماذا عن دلالتها؟

• دلالة المواطنة

إذا رجعنا إلى أصل كلمة مواطنة، نجد أنها بالنسبة للغة العربية من الكلمات المستحدثة، ودخلت إليها على الأرجح في إطار ترجمة التراث الغربي الحديث، وهي تقابل كلمة (Citizenship) في اللغة الإنجليزية، وكلمة (Citoyenneté) في اللغة الفرنسية، ويأتي الاشتقاق من الكلمة الإنجليزية (City)، والكلمة الفرنسية (Cité). وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة المدينة؛ أما أصل مصطلح المواطنة، فهو يوناني يعود لكلمة (Politeia) المشتقة من كلمة (Polis) وهي المدينة.

جاء في لسان العرب لابن منظور: «وطن : الوطن : المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه... وأوطان الغنم والبقر، مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها... ومواطن مكة : موافقها... وَطَنَ بالمكان وأوطن : أقام. وأوطنه اتخذه وطنا. يقال : أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها... وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطنا»⁽⁹⁾.

يستشف من خلال تعريف ابن منظور اللغوي، أن الوطن اسم يدل على المكان الذي يقيم فيه

4- جان جاك روسو، «أصل التفاوت بين الناس»، ترجمة بولس غانم، بيروت، 1972، ص : 79.

5- محمد بهاي، «الفلسفة لتلامذة البكالوريا (وفق برنامج وزارة التربية الوطنية)»، مرجع سابق، ص : 162.

6- مونتيسكيو، «روح القوانين»، ترجمة : عادل زعيتر، دار المعارف بمصر، 1953، المجلد الأول، الجزء الأول، ص : 6.

7- مونتيسكيو، «روح القوانين»، مرجع سابق، ص : 16-17.

8- عبد الوهاب صدقي، «الدراسة الغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني : دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية في السلك الثانوي الإعدادي»، مجلة علوم التربية، العدد 48، يوليو 2011، ص : 66.

9- ابن منظور، «لسان العرب»، مادة : وطن.

الإنسان، أما لفظ المواطنة الذي يبدو مأخوذاً من وطن، فلا شك يحمل بعضاً من معاني كلمة وطن الدالة على اسم المكان الذي يستقر فيه الإنسان، لكن هل ثمة معانٍ أخرى تحملها هذه الكلمة ؟

تترجم كلمة المواطنة في بعض المعاجم العربية، بأنها الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن، وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه، هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة، ويقيم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية. ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن، وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه، وبالتالي يمكن القول إن المواطنة تعني الروابط القانونية والسياسية التي تجمع الفرد المواطن بوطنه.

ورد في معجم المجلس الأوروبي حول مصطلحات التربية على المواطنة الديمقراطية الذي أنجزه كارين أوشي Karen O'shea أن : «المواطن بصفة عامة يطلق على شخص يعيش مع أشخاص آخرين في مجتمع معين»⁽¹⁰⁾، ولا تفرق بعض المراجع الغربية بين المواطنة والجنسية. وفي موسوعة كولير الأمريكية، تعرف المواطنة (Citizenship) بأنها «أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية»⁽¹¹⁾؛ وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها : «علاقة بين فرد ودولة، يحددها قانون هذه الأخيرة، وما تشمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق في ذات الدولة، وتخول للمواطن على وجه العموم حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة». وجاء في موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة (Citizenship) هي : «عضوية كاملة في دولة، أو في بعض وحدات الحكم، وتخول للمواطنين بعض الحقوق كالتصويت وتولي المناصب العامة، وعليهم واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم»⁽¹²⁾.

• دلالة السلوك المدني

لا بد أن نشير، مبدئياً، إلى صعوبة إعطاء تعريف نهائي وأحادي الجانب لمفهوم السلوك المدني، فهو مفهوم متعدد الدلالات من جهة، وتتداخل ضمنه مستويات أخرى، إن على مستوى التركيب أو الحقول الأخرى القريبة من هذا المفهوم؛ فمن حيث تركيبته. فالعبارة مركبة من لفظتين هما : السلوك والمدني. وإذا كانت الأولى تحيل على الوجه الفردي للممارسة الاجتماعية، فالثانية تحيل على معطى التمدن والتحضر أي على مظهر من مظاهر ارتقاء وتطور المجتمعات الإنسانية. مفاد ذلك أن مفهوم السلوك المدني ينطوي على حمولة سياسية وثقافية ترتبط بتاريخية تطور المجتمعات وبنوعية القيم المواكبة لذلك التطور؛ وهذا ما يفسر التداخل الموجود بين مفهوم السلوك المدني ومفاهيم أخرى كالترربية على المواطنة والتربية على حقوق الإنسان.

10- Karen O'Shea, «Glossaire des termes de l'éducation à la citoyenneté démocratique», Conseil de l'Europe : www.coe.int.

11- أنظر أحمد صدقي الدجاني، «مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية»، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999، ص 96.

12- علي خليفة الكواري، «دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، العدد 30 من سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت 2004، ص : 93.

وعلى هذه الأساس، لا يمكن أن نتصور السلوك المدني إلا مؤطرا بمنظومة أخلاقية محددة وضوابط قانونية معينة، الشيء الذي أضفى على مفهوم السلوك المدني مجموعة من الأبعاد هي⁽¹³⁾ : البعد الأخلاقي (القيم، التمثلات، التربية...)، والبعد الاجتماعي (السلوكيات السائدة في الحياة اليومية)، والبعد القانوني (القوانين المنظمة لعلاقة الحقوق والواجبات)، ثم البعد التربوي (السلوك المدني منتج لعملية بناءية مستمرة تتطلب تدخل التنشئة).

جاء في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية الأولى للمجلس الأعلى للتعليم، ربط بين المواطنة والسلوك المدني، حيث اعتبرت الرسالة أن : «السلوك المدني بالأساس، منظومة قيمية - أخلاقية متكاملة، لا تقبل التجزيء، وتتخذ مسارين متوازيين ومتوازنين :

- مسار التشبع بقيم المواطنة الكاملة وإشاعتها، من حيث أنها تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية ؛
- ومسار التصدي الحازم للسلوكيات اللامدنية، بمختلف أشكالها، عبر محاربة مظاهر العنف والغش والرشوة وسوء المعاملة، وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية، التي يكون وقعها أكثر خطورة حين تتسرب إلى المؤسسات التعليمية⁽¹⁴⁾.

كما ورد بنفس الرسالة أن «الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني هي تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعترز بانتمائته لأمته، المدرك لواجباته وحقوقه».

«تستهدف هذه الغاية أيضا تربية المواطن على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل، في اعتماد على الذات وتشبع بروح المبادرة. وتندرج هذه الأهداف مجتمعة في إطار خيار المغرب الثابت في ترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن، وتكريس دولة الحق والقانون، في انفتاح على القيم الكونية⁽¹⁵⁾.

لاشك أن تشبع التلميذ المغربي بهذه القيم يكسبه مناعة قوية ما أحوجنا إليها في المرحلة الراهنة، لأن من شأن ذلك ضمان حصول ما يسميه إدموران Edgar Morin لحظة «الفهم الإنساني»⁽¹⁶⁾، وهي لحظة قد تقي المغرب من كل ما من شأنه أن يهيئ أسباب الانزلاقات الأخلاقية، كما تثنيها عن تبني المقاربة الأمنية كحل لا محيد عنه لقطع دابر مثل هذه الانزلاقات.

13- نفس المرجع أعلاه.

14- مقتطف من نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول «الدراسة والسلوك المدني»، الرباط ، 23 ماي 2007.

15- نفس المرجع أعلاه.

16- Edgar Morin, « *Les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur* », édit.Seuil, pp : 103-105.

2- أهمية مفهوم المواطنة والسلوك المدني داخل منظومة التربية والتكوين

قد يحدث أن يقود إنسان سيارته على الساعة الرابعة صباحا ويتوقف عند إشارة الضوء الأحمر، رافضا بذلك خرق القانون، رغم خلو الطريق من السيارات. فلماذا يقوم بهذا السلوك؟ وماذا يريد أن يحترم بواسطته؟ إن المرور غير ممنوع، إذ ليس هناك شرطي. لا يحترم هذا الفرد الضوء الأحمر في حد ذاته، وإنما يحترم وجودا افتراضيا⁽¹⁷⁾. لا شك أن تنمية احترام هذا الوجود الافتراضي داخل المؤسسة التعليمية يتطلب تناغما بين الخطابات الرسمية، والبرامج الدراسية، بغية خلق جسور تواصل بين التصور والممارسة.

• الخطابات الرسمية

بوأ الميثاق الوطني قطاع التربية والتكوين منزلة سامية، حيث أعلن أن : «قطاع التربية والتكوين أول أسبقية وطنية بعد الوحدة الترابية»⁽¹⁸⁾. كما أعطى نفسا جديدا للتربية على حقوق الإنسان، بل وسهل مهمة تنفيذ البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمراجعة البرامج والمناهج على ضوء اعتبارات وأهداف متعددة، من بينها إدماج حقوق الإنسان⁽¹⁹⁾.

وجاء في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم : «لقد أبینا إلا أن نفتتح الموسم الدراسي لهاته السنة بتنصيب المجلس الأعلى للتعليم، مجددين التأكيد على المكانة المتميزة التي نخص بها الإصلاح التربوي في مشروعنا التنموي، اعتبارا لدوره الحاسم في تعميم المعرفة، وترسيخ قيم المواطنة، وإعداد أجيال المستقبل»⁽²⁰⁾.

ويبدو أن أعضاء المجلس الأعلى للتعليم قد التقطوا هذه الإشارات من خلال الندوة الأولى التي نظمها هذا المجلس في موضوع : «المدرسة والسلوك المدني».

عزز هذا الاختيار بالخطاب الملكي الذي وجه في رسالة إلى المشاركين في الندوة الوطنية التي نظمها المجلس الأعلى، تحت عنوان : «المدرسة والسلوك المدني»، والتي جاء فيها : «إذا كان النهوض بالسلوك المدني، يعد مهمة تربوية مطروحة بالحاح على المجتمعات المعاصرة، فإن الاضطلاع بها يسائل بالدرجة الأولى، المنظومات التربوية، ويجعل مسؤوليتها مركزية ودورها راهنيا وحاسما في هذا المضمار.

ذلكم أن المدرسة مدعوة، قبل غيرها، لأن تكون منفتحة باستمرار على محيطها باعتماد

17- محمد بوبكري، *المدرسة وإنشائية المعنى*، السلسلة البيداغوجية، رقم 6، الطبعة الأولى، 1998، دار الثقافة، ص : 1.

18- المادة 21 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

19- للمزيد من المعلومات، انظر : دراسة تحت عنوان : «البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان»، أنجزت من طرف الطلبة : أبو طالب عبد الصديق ؛ حجار مصطفى ؛ مولاي مصطفى منيري، تحت إشراف : الأستاذ مصطفى محسن، مجلة علوم التربية، العدد 15، 2004، ص : 402.

20- مقتطف من الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم بمدينة الدار البيضاء، بتاريخ : الخميس 14 شتنبر 2006.

نهج تربوي قوامه جعل المجتمع في صلب اهتماماتها، بما يعود بالنفع على أمتنا عامة وشبابنا بصفة خاصة. وهو ما يتطلب دعم تفاعلها مع المجالات المجتمعية والثقافية والاقتصادية»⁽²¹⁾.

وعليه، لم يكن مبدأ «ترسيخ السلوك المدني» بالمدسة المغربية، الذي اتخذته وزارة التربية الوطنية شعارا للموسم الدراسي 2007 - 2008، مجرد حملة موسمية عابرة وطارئة، بل دعوة إلى إعادة الاعتبار للتربية ذاتها، وتكريسا للأغراض السامية المناطة بالمنظومة التعليمية التربوية. هذه الأخيرة، أصبحت «على جانب كبير من التعقيد، بحيث تعددت أبعادها ومؤسساتها، فهي تشمل - إلى جانب الأسرة والمدسة - وسائل الإعلام بجميع أنواعها التي باتت تشكل مصدرا هاما تستقي منه القيم ونماذج التصرف والسلوك، وتملك سلطانا قويا على تشكيل العقول والنفسيات»⁽²²⁾. بالتالي، فالمدسة «لا يمكن فهمها كنواة مستقلة يعني كتنظيم خاص منغلِق على ذاته بل اعتبارها بنية مرتبطة بمحيطها، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به»⁽²³⁾.

بمقتضى هذه المقاربة الشمولية الجديدة، فإن المدسة بإمكانها «استرجاع الثقة في المدسة المغربية وتمكين بلادنا من مدسة متصالحة مع مجتمعها مؤهلة ومندمجة في بيئتها، وفاعلة في معركة التنمية البشرية»⁽²⁴⁾.

• البرامج الدراسية

لا يكفي استجلاء مظاهر المواطنة والسلوك المدني من خلال الخطابات الرسمية لوحدها، بل لابد أيضا من قراءة، ولو بسيطة، في تنزيل هذه الخطابات على مستوى البرامج والمناهج والتوجيهات التربوية، وتحديدًا بالمواد المدسة بالمؤسسات التعليمية .

من خلال استقراء بعض مضامين الكتب المدرسية، يمكن القول إجمالًا إن المواطنة والسلوك المدني حاضران بقوة في مقررات الكتاب المدرسي سواء بالمرحلة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية، خصوصا في مواد كالتربية الإسلامية واللغة العربية والاجتماعيات. دروس عديدة في هذه المواد، ومواد بعينها كالتربية على المواطنة بمادة الاجتماعيات، تسعى إلى مقارنة مفاهيم كالتسامح، والكرامة، والديمقراطية، والمساواة، والحريات العامة، والحقوق السياسية والمدنية، وغيرها من المفاهيم الحقوقية، هادفة من خلال ذلك، تماشيا مع فلسفة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلى المساهمة في تكوين مواطن مستقل ومتوازن ومتفتح، وعارف لدينه وذاته، ولغته وتاريخ وطنه، وواع بما له من حقوق وما عليه من واجبات. ويبدو أن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، بعد هذا الاستقراء

21- مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية بالرباط حول «المدسة والسلوك المدني» الأربعاء، بتاريخ : 23 ماي 2007 .

22- عبد المجيد بنمسعود، «منظومتنا التربوية إلى أين؟ أضواء نقدية وأفق البديل»، منشورات الفرقان، سلسلة الحوار 37، ص : 13.

23- محمد بنعلي، «المدسة في الوسط القروي : مقارنة سوسولوجية»، مجلة علوم التربية، ص : 95، ورد عن : arabeagreg3.voila.net/pdf/evoleci- وثيقة إلكترونية : toyenne-benlahcen.pdf

24- مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة تنصيب المجلس الأعلى للتعليم.

العام، هو: إلى أي حد يصح القول إن المضامين الدراسية تأتي لها النجاح في ترسيخ هذه المفاهيم الرامية إلى ترسيخ مطلب المواطنة والسلوك المدني لا سيما أن المواطنة إحساس والسلوك ممارسة؟

ثانياً: صعوبات وتحديات تحقيق المدرسة لمطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني

لسنا في حاجة، هنا، إلى تأكيد أن الإفصاح عن النوايا الحسنة، سواء من خلال الخطابات الرسمية أو البرامج الدراسية كما رأينا، ليس كافياً لتكوين التلميذ - المواطن. يؤكد الباحث السويسري فيليب بيرنو Phillipe Perrenoud في ذات السياق، أن «التربية على المواطنة لا تختزل في حصة زمنية، بل إن تكوين المواطن في المدرسة يكمن في قلب المعارف»، كما يقر بأنه «ينبغي خلق وضعيات تيسر تعلماً حقيقياً، وتكسب وعياً، وتبني قيماً وهوية أخلاقية ومدنية». ويضيف كذلك أن تحقيق هذا المبتغى «يتم من خلال المنهاج، سواء كان ذلك ظاهراً أو خفياً؛ فكيف نتقي العنف في المجتمع إذا كنا نتساهل معه في المدرسة؟... كيف نرسخ الاحترام بدون تجسيده يومياً»⁽²⁵⁾.

إن نجاح المؤسسة التعليمية في تربية التلميذ - المواطن على قيم المواطنة والسلوك المدني، رهين تذييل مجموعة من الصعوبات نذكرها بإيجاز على النحو التالي:

1- إشكالية اختيار الطرائق البيداغوجية الملائمة

يستوجب مطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني إدراك المتعلم للحقوق التي يتمتع بها وللواجبات التي ينبغي الالتزام باحترامها، باعتبار أن هذين العنصرين ضروريان لتنظيم العيش داخل المجتمع لا غاية في حد ذاتهما. فالقاعدة القانونية مثلاً، لا يجب أن يشكل فيها إقرار الإلزام والجزاء هو مبتغى العملية التعليمية، ولكن ينبغي الاقتناع بضرورة وجودها والإشارة إلى سبل المشاركة في صياغتها وإمكانية اقتراح تعديلها أو تحسينها. يتعين لأجل تكوين التلميذ على ذلك خلق علاقة تقارب وانسجام بين المعرفة وفعل التعلم ذاته، وهذا معناه توظيف الطرق الفعالة التي تحترم المتعلم وتبني معارفه وتطور مهاراته وكفاياته، مع الأخذ بعين الاعتبار ما اكتسبه من تجارب سابقة سواء داخل المدرسة أو غيرها.

إن الإقناع يستلزم تعويد التلميذ على التساؤل والمناقشة، وذلك لكون تبادل الرأي والإنصات إلى الآخر يعتبر جسراً لترسيخ قيم الديمقراطية في حياة المتعلم وسلوكه، من حيث كونه مواطناً للمستقبل⁽²⁶⁾.

25- Phillipe Perrenoud, «Dix nouvelles compétences pour enseigner», 3^{ème} édition, ESF édition, 2003, Paris, p : 136.

26- محمد بوبكري، «قضايا تربوية»، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2003، ص : 112.

2- صعوبة انخراط مختلف الفاعلن والشركاء

إن القول بضرورة انفتاح المدرسة على محيطها، لا يعني البتة أن المدرسة معنية لوحدها بالانفتاح على المحيط الذي تتواجد فيه، لكن حري بهذا الوسط أيضا أن يمد يد العون إلى المدرسة ويحتضنها. وقد تجد هذه الفكرة حجيتها في كون أناس كثر يعتقدون أن تكوين وتربية مواطن مسؤول شأن خالص للمدرسة. لكن، إلى أي حد يصح هذا الاعتقاد بدون تضافر جهود مختلف الشركاء والفاعلن، وفي مقدمتهم الأسرة والتلميذ نفسه؟.

تؤكد كل الدراسات والأبحاث التربوية أن الأسرة تعد طرفا رئيسيا، إلى جانب المدرسة، في تعليم الأبناء وتربيتهم على القيم، لذلك ينبغي تفعيل عملية التواصل معها داخل المؤسسات التعليمية، في إطار يطبعه الحوار والتشاور لا الندية والمجاهمة. بالإضافة إلى أطراف أخرى كجمعيات المجتمع المدني ذات الطابع المحلي أو الجهوي، وكذا الجماعات المحلية والإدارات العمومية. إن هذه الأطراف، كل من موقعه، يجب أن تسهم في ربط جسور التواصل بينها وبين المؤسسة التعليمية لأن مهمة إعداد مواطن مسؤول هي مسؤولية الجميع أفرادا وجماعات ومؤسسات من منطلق أن نجاح شعار «مدرسة للجميع» لا يستقيم إلا بانخراط الجميع.

3- غياب رؤية شمولية وإرادة كافية إزاء صياغة «مشروع قيمي» تضطلع به المؤسسة التعليمية

يرى فيليب ميريه Phillipe Meirieu أن صلاحية أي نموذج تربوي أو بيداغوجي يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة، بدءا بصلاحية المشروع الأخلاقي الذي تستوحي منه (ما نريد أن يكونه المتعلم)، ثم تطابقه ثانيا، أو على الأقل، عدم تناقضه مع إنجازات العلوم الإنسانية (ما نعرفه عن الإنسان)، وثالث هذه العناصر خصوبة طريقة هذا المشروع الأخلاقي (ما توفره لكي يتغير المتعلم وفق ما نريده)⁽²⁷⁾.

قد لا يجدي نفعا الاكتفاء بتغيير البرامج والمضامين الدراسية وتطوير المقاربات البيداغوجية، إذا لم تؤسس الدولة - متمثلة في الوزارة الوصية على قطاع التربية الوطنية - مشروعا أخلاقيا يستجيب لمتطلبات المواطنين سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. لذلك فغموض غايات ومرامي وأهداف التعليم العمومي المغربي، أو بالأحرى عدم وضوح السياسة التعليمية بالمغرب قد يستعصي معه وضع مشروع دقيق يحمل الإجابة عن أسئلة، قابلة للتغيير حسب الزمان والمكان والثقافة السائدة والاختيارات الاجتماعية الكبرى للبلد، وهي من قبيل : من نحن؟ ماذا نريد؟ كيف نعيش مجتمعين؟ كيف سيكون أطفالنا مستقبلا؟ كما يحدد من نعطينه ولاءنا؟ كيف نتفاعل مع باقي المواطنين وننتفح على الثقافات الأخرى؟

27- Phillipe Meirieu, «Apprendre... oui, mais comment», 18^{ème} édition, ESF éditeur, Paris, 2002, pp : 155 et s.

نقلا عن : لحسن بوتكلاي، «التربية على المواطنة من نقل العارف إلى بناء الكفايات»، مجلة عالم التربية، العدد 15، 2004، ص : 331 .

هذه الصعوبات، على اقتضاها، تفصح عن التحديات المطروحة أمام كل المتدخلين، وخصوصا منهم المسؤولين عن قطاع التربية والتكوين بالمغرب لأجل تجاوز «أزمة الثقة» بين المدرسة والمحيط. ولعل غياب التجهيزات واللوازم الضرورية (سواء منها البيداغوجية أو الإدارية) داخل المؤسسة التعليمية، وعدم وضوح الأهداف المراد تحقيقها من المنهاج الدراسي على المستوى القيمي والأخلاقي بشكل خاص، بالإضافة إلى انتشار العنف وعدم احترام الآخر، وتكاثر عدد العاطلين، هي جزء من التحديات التي تستلزم ضرورة إيجاد السبل القمينة للارتقاء بجودة المدرسة كليا وكيفيا حتى تكون كما أرادها الميثاق الوطني للتربية والتكوين أن تكون : «أ - مفعمة بالحياة، بفضل نهج تربوي نشيط، يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي ؛ ب - مفتوحة على محيطها بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه منها بكل ما يعود بالنفع على الوطن، مما يتطلب نسج علاقات جديدة بين المدرسة وفنائها البيئي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي».

خاتمة

تأسيسا على كل ما تقدم، يمكن القول إنه لا يختلف اثنان اليوم في كون المؤسسة التعليمية هي الأقدر على منح المواطنين جرعات كافية من التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني، لكن في غياب انخراط الجميع أفرادا، وجماعات، ومؤسسات، وبالنظر لضبابية المشروع القيمي المجتمعي الذي يسمح بقياس مدى نجاح المدرسة في وظائفها الكيفية، يبقى تحدي تكوين مواطن له من المعارف و المهارات ما يؤهله لإدراك أن المواطنة لا تختزل في الانتماء إلى الوطن، بل بحبه والاعتزاز به والاستعداد الكامل لخدمته والدفاع عنه، وأن الالتزام بالواجبات ليس فيه أدنى انتقاص للحقوق، بل، بالعكس من ذلك، يحفظها ويصونها، في إطار من التعاقد الاجتماعي الذي يكفل للجميع، بدون استثناء، العيش بكرامة، تظل هذه المدرسة عرضة للتشكيك، وعدم الثقة. بيد أن هذا لا يثنينا أبدا عن التفاؤل والتطلع، لا سيما أمام الجهود التي بذلت في إطار المخطط الاستعجالي، إلى مغرب أفضل وعهد جديد يتم الرهان فيه على منظومة التربية والتكوين، ويتعبأ لأجله الجميع بغية تهيئة الأسباب الحقيقية لإعداد ناشئة مغربية حرة، مسؤولة، وخلاقة.